# مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات[1]

مراد يونس عبد الحميد مرغيت

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ، الجزائر

**الملخص**

بعد عقود من احتكارها للتجارة الخارجية تحولت الجزائر خلال التسعينيات نحو خيار التحرير التجاري ،حيث تبنت سياسة انفتاح تجاري تميزت بالتدرج مخافة من المخاطر المحدقة بهذا التحرير و لاسيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير ، و هو ما حصل فعلا حيث شهدت السنوات الأخيرة نموا مفرطا في المستوردات مما دفع بالسلطات إلى اتخاذ بعض التدابير لمواجهة هذا الوضع.وفي هذا السياق يحاول هذا المقال استعراض أهم أسباب هذه الظاهرة وبعض آثارها الاقتصادية وسبل التحكم فيها .

**الكلمات المفتاحية:** تحرير التجارة الخارجية-الواردات-الجزائر.

**Abstract**

After many decades of monopolies on foreign trade, Algeria began in the 1990's liberalizing its trade through gradual trade openness. However, the recent years demonstrates the risks of such policy notably the excessive growth in imports, hence, the authorities have taken some measures aimed at reining in import growth. In this context, the present paper analysis the main causes and consequences of this phenomenon and provide useful policy to curb it.

**Keywords**: Trade liberalization-Imports-Algeria.

[1] مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"،المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل(الجزائر) يوم 25 أفريل 2016.

**المقدمة**

إن أي بلد مهما بلغ من التطور فانه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن العالم الخارجي ،فالانفتاح التجاري ضرورة ملحة كونه يفتح المجال للدول المتبادلة للإسهام في توفير السلع والخدمات عبر عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد) التي تعتبر أحد الركائز الأساسية في الاقتصاد القومي لجميع بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية.

وبالرغم من الفوائد المترتبة عن الانفتاح التجاري لاسيما توسع حجم التجارة بين الدول المتبادلةو الحصول على مختلف السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية غير المتوفرة محليا ، إلا أنه ينطوي بالمقابل على بعض المخاطر خاصة في مراحله الأولى لعل أهمها زيادة نمو الواردات و ما قد يترتب عنها من إغلاق المصانع الوطنية بسبب عدم القدرة على المنافسة ومن ثم ارتفاع حجم البطالة .

وتعتبر الجزائر من بين البلدان حديثة العهد بالانفتاح التجاري ،فبعد استقلالها عام 1962 وعلى غرار العديد من الدول النامية انتهجت الخيار الاشتراكي(المركزية الاقتصادية) الذي كان ينظر إليه على أنه النظام الاقتصادي الكفيل بتحقيق التنمية السريعة والعدالة والرفاهية لجميع أفراد المجتمع، وقد تم في ظل هذا النهج فرض الرقابة الإدارية على التجارة الخارجية ، من خلال احتكار الدولة لها إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي . ولكن التداعيات الخطيرة للصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 على الاقتصاد الجزائري ولاسيما الانخفاض الكبير في المداخيل النفطية والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ،دفع بالسلطات إلى إعادة النظر في نهجها الاقتصادي المتبع من خلال تبني خيار التحول نحو اقتصاد السوق و الدخول في إصلاحات اقتصادية شاملة مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (1994-1998)، كان من بين جوانبها تخلي الدولة عن احتكارها للتجارة الخارجية وتبني سياسة انفتاح تجاري تدريجي خوفا من المخاطر المحدقة بها لاسيما احتمال زيادة الاستيراد بشكل كبير.

**إشكالية الدراسة**

من خلال تحليل واقع التبادل التجاري بين الجزائر و باقي شركائها التجاريين ولاسيما خلال السنوات الأخيرة يلاحظ وجود نمو مفرط في الواردات من مختلف السلع والخدمات،حيث ارتفعت قيمتها مابين (2000-

2014) بمعدل قدره 589.24 بالمائة(أي تضاعفت بأكثر من خمس مرات)، مما جعل منها هاجسا حقيقيا يهدد مستقبل الانفتاح التجاري في البلد ويزيد من مخاطره، نظرا لانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الوطني.و في هذا السياق تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي مبررات النمو المفرط للواردات في الجزائر ؟
- ماهي انعكاسات هذا الإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري؟
- ماهي سبل التحكم في الواردات و تدنية مخاطر الانفتاح التجاري في الجزائر؟

**أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من واقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأقل تنوعا في صادراته، حيث يعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات تشكل ما نسبته 95بالمائة في المتوسط من إجمالي الصادرات.ونظرا لكون أسواق النفط تتميز بصعوبة التحكم في أسعارها المتذبذبة و تمر بدورات حادة من الارتفاع والانخفاض،فان استمرار ارتفاع فاتورة الاستيراد في ظل عدم توافر البلد على مصادر دخل مستقرة تسمح له بالتمتع براحة مالية مستديمة ومستقرة تضمن ملاءته المالية الخارجية ، سيجعل السلطات في مواجهة تحديات غاية في الصعوبة ،تفرض عليها اتخاذ إجراءات حكيمة لجعل الواردات في خدمة التنمية وكسب رهان الانفتاح التجاري.

**تقسيمات الدراسة**

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول الأول منها لمحة حول تطور الواردات في الجزائر في ضوء انفتاحها التجاري،أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل أسباب و آثار الإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري ،في حين تطرق المبحث الثالث إلى استعراض الإجراءات الحكومية للتحكم في الواردات وتقييما لمدة فعاليتها مع استشراف مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر.

## المبحث الأول: الانفتاح التجاري في الجزائر وإشكالية النمو المفرط للواردات

ان التحولات التي عرفتها منظومة التجارة الخارجية في الجزائر قد كانت انعكاسا لسيرورة تطور الاقتصاد الوطني من الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث مرت بمرحلتين بارزتين وهما:[1]

-مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية :(1962-1989) حيث تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بمجموعة من الإجراءات الرقابية لتجسيد ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية.وفي ظل هذا التوجه أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، كما وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

-مرحلة تحرير التجارة الخارجية (ما بعد 1990):ترافقت مع قيام الجزائر بداية التسعينيات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة جسدها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) و المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي ،والذي كان من بين جوانبه اتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

و بالرغم من أن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر قد تمت على نحو متدرج خشية ارتفاع الواردات[2]،إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت نمو كبيرا في قيمة الواردات مثلما يوضحه الشكل الموالي

**الشكل(01)**:تطور الواردات في الجزائر (2000-2014) الوحدة:مليون دينار جزائري

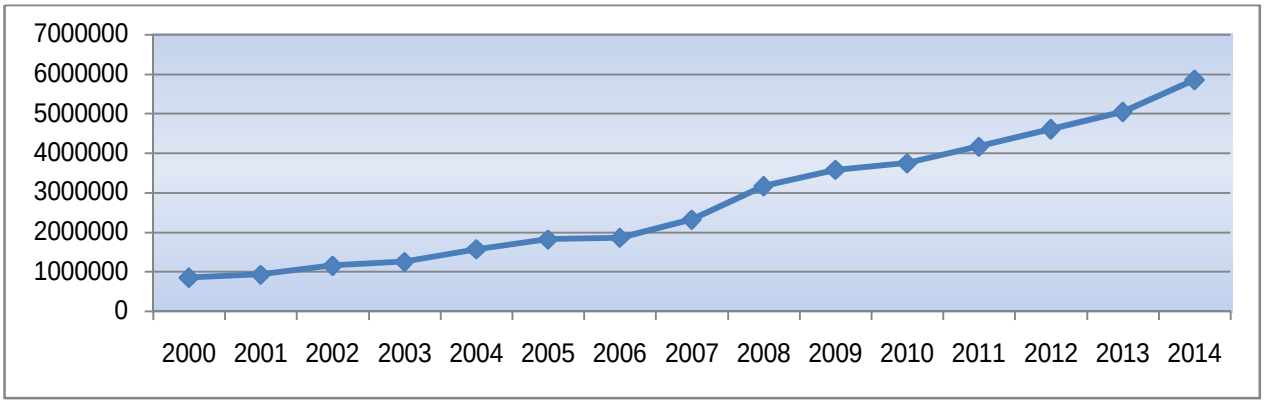


**المصدر**:تم إعداده بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الواردات ارتفعت من 857 221,9 مليون دينار جزائري عام 2000 لتبلغ عام 2014 ما مقداره 5851144.5مليون دينار جزائري وهو ما يعني معدل ارتفاع قدره 589.24 بالمائة. و هذا ما أنعكس على نسبة تغطية الصادرات للوردات كما بين الجدول الموالي:

**الجدول ( 01)**: تطور نسبة تغطية الصادرات للواردات (2000-2013) الوحدة:%

| السنوات | 2000 | 01 | 02 | 03 | 04 | 05 | 06 | 07 | 08 | 09 | 10 | 11 | 12 | 13 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تغطية الصادرات للواردات | 202 | 167 | 139 | 160 | 156 | 196 | 223 | 223 | 167 | 98 | 122 | 136 | 130 | 109 |

**المصدر**: تم إعداده بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء .

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع نسبة تغطية الصادرات للو اردات في جميع السنوات وهذا ما يعكس تحقيق الجزائر فائضا في الميزان التجاري باستثناء سنة 2009 حيثعرفت الصادرات عجز ا في تغطية الواردات بنسبة 2% ،وهذا ما نتج عنه عجز في الميزان التجاري وفق الديوان الوطني للإحصاء بما يعادل 57916.9 مليون دينار جزائري. ويرجع هذا العجز أساسا إلى انخفاض أسعار البترول قي الأسواق الدولية في سنة 2009 (نتيجة الأزمة المالية العالمية) مقارنة بسنة 2008 متراجعة بذلك من 99.48 دولار للبرميل في سنة 2008 إلى 53.48 دولار للبرميل في سنة 2009 محققة بذلك معدل تراجع يقارب 50% .كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول في سنة 2013 أن الصادرات كادت أن تتساوى مع الواردات محققة بدالك نسبة تغطية تعادل 109% وهو يمثل أقل فائض عرفه الميزان التجاري بناء على بيانات الديوان الوطني للإحصاء بين سنة 2000 و 2013 و هو ما يعادل 477612.4 مليون دينار جزائري.

أما فيما يخص المستوردات التي ساهمت في الارتفاع التصاعدي المستمر في فاتورة الواردات فتتمثل في المواد التي يوضحها الشكل الموالي:

**الشكل (02 ):**نسبة بعض المستوردات إلى إجمالي الواردات في الجزائر بين 2000و2010 الوحدة:%

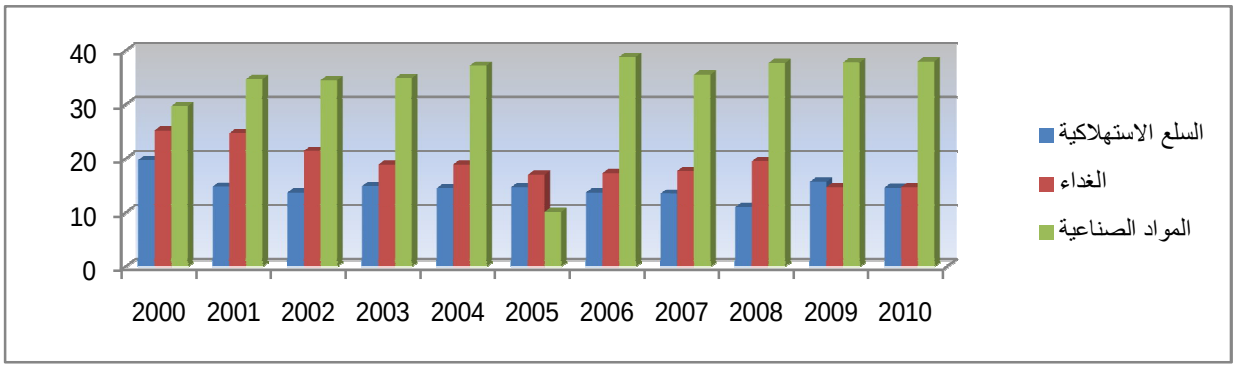


**المصدر**:تم إعداده بالاعتماد على بيانات صندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل أن سلة الواردات الجزائرية تتكون أساسا من ثلاث مجموعات رئيسية هي :السلع الصناعية في المرتبة الأولى ، ثم الغذاء ثانيا لتليه مختلف السلع الاستهلاكية.

**المبحث الثاني :أسباب و آثار الإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري**

**أولا: أسباب تنامي الواردات في الجزائر**

ربما قد يعزى النمو المفرط للواردات الجزائرية إلى أنه كان استجابة للتطورات الحاصلة في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة مع الواردات (كمعدل النمو الاقتصادي -معدل النمو الصناعي –زيادة عدد السكان) خلال نفس الفترة السابقة . إلا أن فحص تطور هذه المؤشرات يظهر أنها لاتبرر هذا الارتفاع الكبير في الاستيراد ،فمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي بلغ أعلى مستوى له عام 2005 بنسبة 5.1بالمائة ، أما معدل النمو الصناعي فأعلى مستوياته سجلت خلال عامي 2009/2008بمقدار 1.9 بالمائة،في حين ان معدل نمو السكان بلغ 2.03 عام 2010.[3]وهو مايعني أن هنالك أسباب أخرى تفسر النمو المفرط في الاستيراد يمكن حصرها من وجهة نظرنا في أربعة أسباب وهي:

**1.ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية:** تعدّ الجزائر من أكبر المستوردين عالمي ًا لمادة القمح، ب 2.5مليون طن من القمح اللين و2.6 مليون طن من القمح الصلب،كما تتميز الجزائر بتموضعها في مقدمة الدول المستوردة للسكر في العالم ب267.9 مليون دولار كل عام. إضافة إلى الحليب الذي تنتجه الجزائر بمعدل 2.2 مليار لتر سنويا، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك ثلاثة ملايين لتر من الحليب، ما يمثل عجز ً ا ضخم ً ا، يتم معه إنفاق 600 مليون دولار سنوي ً ا، للوفاء بالطلبات المتزايدة على هذه المادة الحيوية. وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر[4] .وقد أصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أحد الهواجس بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على تلبية حاجيات سكانها بالسلع المستوردة من الخارج، و هذا ما صرح به رئيس البنك الدولي – روبرت زوليك – في 23 جوان2011 على هامش اختتام قمة وزراء الزراعة في باريس قائلا[5]:

«... إن العالم يمر بمرحلة غير عادية في تقلبات أسعار المواد الغذائية الأمر الدي يندر بالخطر الفعلي والحقيقي في وقوع أضرار يصعب أيجاد حلول لها، وبتالي فإن أعظم تهديد يواجه الدول النامية خاصة الضعيفة منها هو تقلبات الأسعار في السوق الدولية...»

**2.برامج الاستثمارات العامة الضخمة:**منذ العام 2001 أطلقت الجزائر برامج استثمارية ضخمة لتحسين البنية التحتية والتوسع في إتاحة الخدمات (الإسكان-المياه-الطاقة-الرعاية الصحية) . وأولى هذه البرامج هو برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و قد خصص له ما يعادل 4202.7 مليار دينار جزائري .وأخيرا برنامج دعم المخطط الخماسي الذي خصص له غلاف مالي بمقدار 286 مليار دولار أمريكي.وبحسب الأستاذ "حسين بن يسعد"

(الوزير السابق للاقتصاد ) فان هذه البرامج التي ارتكزت على تحليل خاطئ للنظرية الكينزية قد خدمت الاستيراد بشكل جيد حيث رفعت من فاتورة الاستيراد ،حيث يقول في هذا الصدد مايلي:[6]

« …Le plan de soutien à la relance, lancé en 2001, est basé sur une fausse analyse issue de la théorie keynésienne qui s'appuie sur la relance du pouvoir d'achat et de la demande à condition qu'il y ait un appareil productif performant. Or dans le cas de l'Algérie, on a lancé de grands chantiers pour créer un pouvoir d'achat et de la demande, alors qu'il n'y a rien en face, car il n'y a pas d'appareil productif performant. Donc, on a servi davantage l'importation… »

**3.الزيادات في أجور العمال والموظفين:** لقد نجم عن الزيادة في الأجور و صرف مختلف التعويضات منذ جانفي 2012 (بأثر رجعي من جانفي 2008 وبنسب تراوحت بين 10 إلى 30 بالمائة من الراتب الرئيسي )،ارتفاع كبير في كتلة الأجور حيث بلغت في قانون المالية لسنة 2013 أكثر من 26 ألف مليار دينار، (أي ما يعادل 26 مليار أورو)، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب شملت بشكل أساسي بعض السلع المعمرة (كالسيارات مثلا) . فمثلا ارتفعت قيمة السيارات المستوردة مابين 2011 و 2012 بمعدل 45.75 بالمائة[7].

**4. انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** وقعت الجزائر في أفريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وعموما فان عدم تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى إلى الإضرار بالجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع رقعة اقتصادية تضم إليها 27 دولة منها ثاني دولة مصدرة في العالم و هي ألمانيا التي تساوي في منطق التجارة بين الدول نسبة 38% من إجمالي التجارة العالمية، وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي أي 15 تريليون دولار و هو ما يعادل 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر. وقد خسرت الجزائر مند العمل بالتزامات الاتفاقية إلى غاية 2011 ما يقدر ب 2.5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئا يستحق الذكر[8].كما أن آخر الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الجمارك الجزائرية تشير إلى أنه خلال عام 2013 استوردت الجزائر ماقيمته 28.58مليار دولار من الاتحاد الأوروبي أي مايعادل 52.11بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية ،في حين صدرت للاتحاد ماقيمته 42.77مليار دولار (معظمها غاز ونفط) ، مايعادل 64.89 بالمائة من إجمالي صادراتها.وهو ما يوضح ارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير في معاملاته التجارية مع دول الاتحاد.أما إذا تم استثناء قطاع المحروقات فان الميزان التجاري يظهر اختلالا كبيرا في معدلات التبادل حيث تستورد الجزائر من الاتحاد 18ولار مقابل كل دولار تصدره إليه[9].

**ثانيا :آثار الإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري**

من وجهة نظرنا يمكن حصر أهم الآثار السلبية للإفراط في الاستيراد على الاقتصاد الجزائري في مايلي:

**1.تقويض فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد:** يسهم الإفراط في الاستيراد في إغراق السوق الجزائري بالسلع الأجنبية ومن ثم عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة ما يعرقل نمو الإنتاج الوطني ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات وبالتالي عدم إنشاء فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

**2.استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي:** ينجم عن الإفراط في الاستيراد تنامي الطلب على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات مما يسهم في استنزافها في المدى الطويل.فكما هو معلوم تقوم الجزائر بإدخال العملة الصعبة إلى البلاد عن طريق مبيعات المحروقات فقط، بينما السوق هو من يقوم بإخراج تلك العملات إلى الخارج عبر تزايد الاستيراد.

**3.انخفاض القيمة الخارجية للدينار:** تعتبر كثرة المستوردات عائقا أمام استقرار القيمة الخارجية للعملة بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسويتها وذلك لعدم وجود توازن بين العرض والطلب في سوق الصرف ما ينعكس على انخفاض قيمتها.وفي هذا السياق فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري في السنوات الأخيرة ولاسيما مقابل اليورو انخفاضا محسوسا، مثلما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل (03)**: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و اليورو (1990-2013)

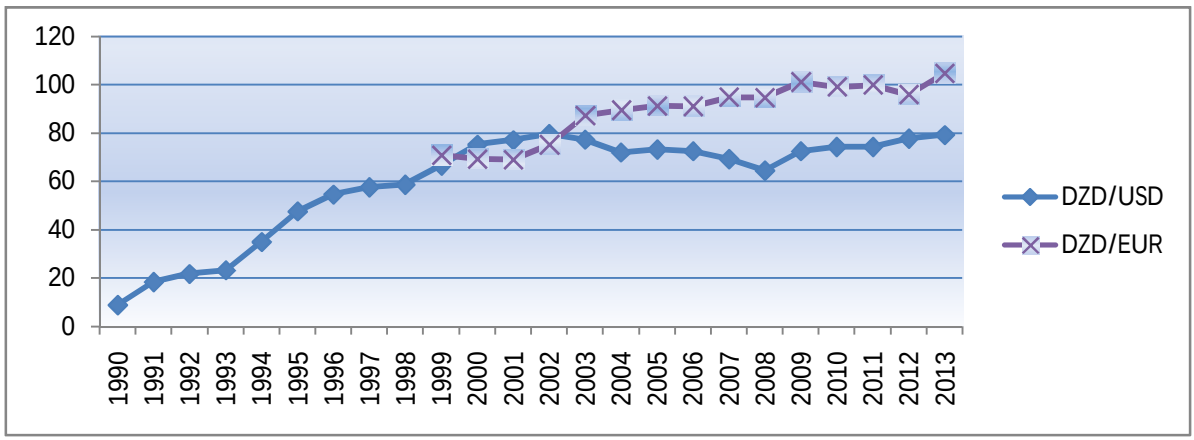


**المصدر**: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر(عدة أعداد).

**4.تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي:** يعتبر الإفراط في الاستيراد عاملا مساعدا في نمو الاقتصاد الموازي من خلال انتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية ( الاستهلاكية ) في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من جهة وجمود سوق العمل من جهة أخرى."و وفقا لتقرير وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة فإن الاقتصاد غير الرسمي أدى دور المتنفس في بيئة عرفت تطبيق مخططات إعادة الهيكلة الصناعية وتسريح العمال وتنازل الدولة عن الفضاء الاقتصادي[10] ،مما أدى إلى تنامي العديد من الآفات الاقتصادية مثل ظاهرة تقليد العلامات التجارية، وزيادة حدة التهرب الضريبي الذي قدر عام 2011بمبلغ 220مليار دج[11].

**المبحث الثالث: سبل التحكم في الواردات و تدنية مخاطر الانفتاح التجاري في الجزائر**

يتناول هذا المبحث استعراضا لمجمل التدابير التي اتخذتها السلطات العمومية في الجزائر في سبيل التحكم في هذا التزايد المفرط في الواردات وتقييما لمدى فعاليتها، مع تقديم بعض المقترحات التي تصب في اتجاه تدنية مخاطر الانفتاح التجاري وتعظيم مكاسبه.

**أولا: الإجراءات المتخذة من قبل السلطات للتحكم في الواردات**

ان النمو المفرط للواردات خلال السنوات الأخيرة قد أصبح هاجسا حقيقيا يؤرق السلطات العمومية و يرهن مستقبل سياستها للانفتاح التجاري ، و عليه فقد اتخذت بعض الإجراءات لمواجهة هذا الوضع والتحكم فيه من خلال إقرار بعض التدابير بموجب قانون المالية التكميلي لعام 2009 وقانون المالية لعام 2016، بالإضافة إلى السماح بانخفاض معتبر في قيمة الدينار الدينار الجزائري لاسيما مقابل اليورو خلال عام 2012.

**1.تدابير قانون المالية التكميلي2009**

تضمن هذا القانون تدابير لا تسمح بإمكانية استيراد آلات أو تجهيزات مستعملة وحتى تجديدها بضمان،وكذا تجميد القروض الاستهلاكية (ماعدا للعقارات) وفرض رقابة صارمة على عمليات التجارة الخارجية من خلال إلزامية تسديد الواردات عبر آلية "القرض المستندي" مع بعض الاستثناءات و إجبارية توطينها لدى أحد البنوك التجارية المرخص لها.ولعل أهم إجراء جاء به هذا القانون هو اعتماد قاعدة (49/51) التي تنص على أن الحد الأقصى لمساهمة الأجانب في أي مشروع جديد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو 49بالمائة.[12]كل هذه الإجراءات المتخذة تهدف في مجملها إلى حمل المستثمرين على الاستثمار في الجزائر لتشجيع الإنتاج الوطني بدلا من إغراقها بالسلع الأجنبية و التقليص من اللجوء إلى الاستيراد واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي .

## 2.تدابير قانون المالية لعام 2016

اتخذت تدابير حاسمة في قانون المالية لعام 2016 بغرض تقليص الواردات شملت:

-فرض رخص الاستيراد على بعض المنتجات مثل: السيارات والإسمنت ....

-فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

## 3. السماح بانخفاض معتبر في قيمة الدينار مقابل اليورو

يؤدي تخفيض أو انخفاض[13] قيمة العملة إلى غلاء المستوردات وهو ما من شأنه أن يكبح الزيادة المفرطة فيها، كما يعزز من تنافسية الصادرات مما يعيد التوازن للميزان التجاري .وفي هذا السياق عرف الدينار في عام 2012 ولاسيما بين شهري (جويلية –أكتوبر) انخفاضا في قيمته مقابل اليورو بلغت 10بالمائة ، حيث انتقل سعر الصرف من 102.08دج لكل يورو (12جويلية 2012) ليبلغ 112.32 دج (28 أكتوبر 2012).

-وفي عام 2015 أكد مصدر ببنك الجزائر لوكالة "رويترز"[14] أن بنك الجزائر سمح لعملة البلاد الدينار في17 أوت 2015بالهبوط إلى مستوى قياسي جديد مقابل اليورو(117.48دج لكل يورو) وهذا سعيا لخفض فاتورة الواردات المتضخمة .

و لعل سماح السلطات بهذا الانخفاض المعتبر مقابل اليورو تحديدا ناجم عن كون حوالي 65 بالمائة من واردات الجزائر متأتية من منطقة اليورو.

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو مامدى فاعلية هذه الإجراءات في كبح الواردات؟والجواب هو أنها لم تحقق ما كان مرجوا منها ،فاخر الإحصائيات حول الواردات في الجزائر تشير إلى أنها انتقلت من قرابة 30 مليار دولار في 2009 إلى قرابة 58.58 مليار دولار في نهاية عام 2014، وهو رقم يمثل مبيعات الجزائر من المحروقات تقريبا.كما انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 111بالمائة في النصف الأول لعام 2014. إلى 71 بالمائة نهاية عام 2015.

و أكثر من ذلك فان تدابير قانون المالية التكميلي ولاسيما قاعدة 49/51 من شانها أن تكون عائقا في وجه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضعيفة أصلا في البلاد مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط ،حيث بلغ متوسط صافي تدفقاتها للفترة (1980-2009) ما مقداره 0.6بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي،كما أن حوالي 36بالمائة من مجموع هذه الحصة موجهة للاستثمار في قطاع المحروقات.[15]

كما أن اللجوء إلى السماح بانخفاض قيمة الدينار الجزائري يتنافى مع ما جاء به قانون النقد والقرض الذي يؤكد صراحة على دور بنك الجزائر في السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد[16]. فاستقرار سعر الصرف يسهم في حماية الاقتصاد الوطني من الآثار العكسية الناجمة عن التقلبات في أسعار صرف العملات العالمية ،وخاصة ظاهرة التضخم المستورد[17]. فالمشاكل المترتبة عن انخفاض سعر الصرف ولاسيما غلاء المواد الغذائية المستوردة وتزايد الضغوط التضخمية المستوردة ،يمكن التصدي لها من خلال الرقابة على تحركات سعر الصرف الاسمي بدلا من السماح له بالانخفاض، لأنه إذا لم يستقر سعر صرف الدينار فان أسعار المنتجات المستوردة غير المدعومة من قبل الدولة أو التي قد يرفع عنها الدعم مستقبلا ستتعرض لخطر الارتفاع الكبير في أسعارها ،وهو ما سيكون له انعكاسات اجتماعية وخيمة .

**ثانيا:سبل تدنية مخاطر الانفتاح التجاري في الجزائر**

لقد أقدمت الجزائر على الانفتاح وتحرير تجارتها الخارجية بالرغم من عدم جاهزيتها لمواجهة المنافسة الدولية ، فقد أوضحت إحدى الدراسات التي اهتمت بتقييم القدرة التنافسية للجزائر[18] على أنها من البلدان التي تتميز بضعف تنافسيتها السعرية على الرغم من انخفاض أسعار المنتجات البترولية و الطاقوية فيها مقارنة بأسعار السوق الدولية. وهذه الميزة التنافسية لأسعار الطاقة والمنتجات البترولية ناجمة بالأساس عن سياسة الدعم الحكومي التي تبنتها الدولة ، والتي كان لها بالمقابل تأثيرات سلبية على الاقتصاد كتنامي ظاهرة التهريب للوقود و تزايد حدة الفساد .ومن أهم العوامل المفسرة لتدهور التنافسية السعرية للاقتصاد الجزائري مايلي[19]:

-الرفع من قيمة الأجور خلال السنوات الأخيرة والذي لم يكن ناجما عن زيادة الإنتاجية ،حيث ارتفعت تكلفة وحدة العمل بمعدل 50بالمائة خلال الفترة (2005-2010) مقارنة بدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي؛

-ارتفاع تكاليف الاستيراد والتصدير رغم الموقع الجغرافي المتميز للجزائر و إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط؛

-تخلف قطاع الاتصال والمواصلات الذي لاتزال أسعاره مكلفة ،يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف النقل؛

-سوء مناخ الأعمال في الجزائر حيث احتلت حسب تقرير ممارسة الأعمال Doing Business الصادر عن البنك الدولي لعام 2012 المرتبة 148 من أصل 183بلد، ويرجع ذلك بالأساس إلى صعوبة إطلاق مشروع جديد الذي غالبا ما يكون مكلفا ويأخذ وقتا زمنيا طويلا لبيروقراطية الإجراءات الإدارية إضافة إلى النظام الضريبي غير الملائم وخاصة الرسم على النشاط المهني.

وعليه يتوجب على السلطات التفكير في حلول للمشاكل السابقة الذكر وذلك من أجل تحسين تنافسيتها الدولية وخلق البيئة الملائمة لنمو و استمرار القطاع الخاص من جهة، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى بما

ينعكس على خلق جهاز إنتاجي مستدام قادر على خلق مناصب شغل و تغيير الذهنيات السائدة ولاسيما ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية ( الاستهلاكية )في إطار سياسة الباب المفتوح لتجارة الاستيراد.

يضاف إلى ذلك ضرورة العمل على إدراج الواردات بأولويات التنمية القائمة على أساس متطلبات أكثر القطاعات تخلفا في إطار بناء قاعدة صناعية و تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ، بما يؤدي في النهاية إلى جعل الواردات عاملا رئيسا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، و تسريع فرص النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية، ومن الاقتراحات التي تصب في هذا السياق مايلي:

-ضرورة تنويع الاقتصاد بعيدا عن المحروقات ،**فهوية الجزائر زراعية** وفي حال نهوض هذا القطاع فانه سيحرك باقي القطاعات الأخرى وخصوصا **القطاع الصناعي.**

-تشجيع نمو القطاع الخاص الذي يحتاج إلى خطة ودعم حكوميين لإعانته على النهوض باقتصاد البلد.

-ضرورة مراجعة بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حتى تكون التجارة الخارجية بين الطرفين أكثر توازنا واستفادة لكل منهما.

-تغيير الذهنيات بين أوساط الشباب الجزائري ولاسيما ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية في إطار سياسة الباب المفتوح لتجارة الاستيراد.

-تحسين مناخ الأعمال لتشجيع استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

- توجيه رسائل توعية لأفراد المجتمع حول ترشيد سلوكهم الاستهلاكي للتحكم في فائض الطلب الاستهلاكي من الواردات .

**خاتمة**

انتهجت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي سياسة اقتصادية مبينة على أسس الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية، حيث أطلقت إصلاحات واسعة لفتح اقتصادها أمام التجارة والاستثمار الأجنبي بهدف زيادة فرص النمو وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.ولعل أهم التحديات التي واجهت السلطات في ظل هذا الوضع الجديد هو الارتفاع الشديد في فاتورة الاستيراد وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني ، وهو ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ بعض التدابير لاسيما ماجاء في قانون المالية التكميلي لعام 2009 وذلك بهدف التحكم في هذا النمو المفرط للواردات.وعلى العموم لم تسهم هذه

التدابير في تغيير الوضع القائم ،وهو ما يستدعي التفكير في استراتيجيات بديلة لكسب رهان الانفتاح التجاري وتدنية مخاطره.

## المصادر والهوامش

[1] عبد الرشيد بن ديب،"تنظيم وتطور التجارة الخارجية :حالة الجزائر"،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر،2003/2002.

[2]جويل توهاس برناتيه"الجزائر ينبغي أن تحد من الاعتماد على النفط وتنشئ مزيدا من فرص العمل"، النشرة الالكترونية لصندوق النقد الدولي ، 26جانفي2011 .ص ص.2-3. متاحة على الموقع الالكتروني:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2011/INT012611Aa.pdf

[3] هذه الإحصائيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات.

[4]Banque d'Algérie , RAPPORT 2007 : EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE.,2008,p.55.

[5]يونس مراد، سلامنة محمد،" أثر تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية على التغير في أسعار السوق المحلية الجزائرية "، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر –الأسباب الآثار و العلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية و العالمية الراهنة، جامعة جيجل،3/2مارس 2014.

[6]أنظر الحوار الصحفي الذي أجرته جريدة الوطن الجزائرية الناطقة بالفرنسية مع الأستاذ"محمد الحسين بن يسعد" في عددها رقم 16982 الصادر بتاريخ 11أفريل 2005.

[7] عن المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

[8] بشير مصطفي، "الإصلاحات الاقتصادية التي نريد- مقالات في الاقتصاد الجزائري"، دار جسور للنشر و التوزيع ،الجزائر،2012،ص63،62

[9] حفيظ صواليلي،"الجزائر تصدر دولارا واحدا مقابل 18 دولار استيراد من الاتحاد الأوروبي" ،جريدة الخبر الجزائرية،الصادرة يوم 15 ماي 2014، ص.7.

[10]المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،"مشروع تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل"،الدورة العامة العشرون،جوان2002،ص55

[11] مقال بعنوان "200مليار دينار سنويا خسائر جبائية بسبب الاقتصاد الموازي "، جريدة الخبر الجزائرية ،الصادرة يوم 08 سبتمبر 2014.

[12]عن وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 29 جويلية 2009.متاح على الموقع:www.ABS.dz

[13]تجدر الإشارة هنا إلى هناك فرقا بين تخفيض وانخفاض قيمة العملة .فعملية التخفيض يتحدث عنها في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة حيث تتمثل في قرار الحكومة بالاتفاق مع شركائها على إجراء تخفيض قيمة عملتها لمعالجة اختلالها الخارجي، أما الانخفاض في قيمة العملة فيكون في ظل نظم الصرف المرنة و بصفة تلقائية ، وهو عبارة عن ظاهرة فقدان العملة لقيمتها مقابل بعض العملات بسبب ظروف العرض والطلب في سوق الصرف.

[14] وكالة رويترز، الدينار الجزائري ينزل لمستوى قياسي وسط جهود لكبح الواردات ،الاثنين 17 أوت 2015.متاح على الموقع :

www.ara.reuters.com

[15] José Gijon,2011, COULD THE NEW FDI REGULATIONS PROMOTE DIVERSIFICATION, Algeria: Selected Issues Paper, IMF Country Report, No. 11/41, International Monetary Fund.p.19.

[16] أنظر المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90لعام 1990،أو المادة 35من الامر11/03 المعدل و المتمم له الصادر عام 2003.

[17] للاطلاع حول ظاهرة التضخم المستورد في الجزائر راجع: عبد الحميد مرغيت، "تدهور سعر صرف الدينار وعلاقته بالتضخم في الجزائر"، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التضخم في الجزائر:الأسباب الآثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل،3/2مارس 2014.

[18] A. Jewell,, "Price Competitivness in Algeria", IMF Country Report No. 14/34**,** February 2014,pp.46-58.

[19] Ibid.